

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الشبكة الدولية للتوعية الصحية، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البيان

من أجل وقف العنف وازدهار الحرية- لنمنح المرأة الفرصة

”العنف ضد المرأة مسألة لا تحتمل الانتظار. ولا توجد دولة، ولا ثقافة، ولا امرأة، صغيرة كانت أم كبيرة، محصنة ضد هذه الآفة. ونحن نعلم إننا عندما نعمل للقضاء على العنف ضد المرأة، فإننا نمكّن أعظم مواردنا في مجال التنمية“.

الأمين العام بان كي مون، ٢٠٠٨

إن العنف ضد المرأة هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان، التي لا يمكن احتمالها، المرتكبة في هذا العالم. فهو يأخذ الأمم رهينة شيوع الفقر واعتلال الصحة وسوء الاقتصادات وعدم تعليم السكان وسوء تأهيلهم. فهذه الأمور عدوة للازدهار والتنمية. ولا يمكننا أن نأمل على الإطلاق في أن ننعّم بالسلام العالمي والأمن والاستقرار دون تخليص قوى الظلام من العنف ضد المرأة.

ويعرّف إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣) مصطلح العنف ضد المرأة في (المادة ١) بأنه ”أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة“.

وقد اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية لمساعدة الأمم على تحقيق الرخاء والتنمية. وفي عام ٢٠٠٠، وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٢ دولة ونحو ٢٣ من المنظمات الدولية على تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وتتشابك الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية على نحو يشير إلى أن كلا منها مهم لجميع الأهداف الأخرى. ومع ذلك، يجب علينا أن نعترف بأن أهم كل هذه الأهداف الأساسية هو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والعنف ضد المرأة هو أخطر الأفعال التي تمنعنا من تحقيق هذا الهدف.

والواقع، أن العنف ضد المرأة يقوض تنمية الأمة والنهوض بها.

ويؤكد بوضوح تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٥ المعنون ”التصدي للعنف ضد المرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“ العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية واثقاء العنف ضد المرأة. ويوضح هذا أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق إذا لم يتم الإقرار والتصدي للعنف ضد المرأة، باعتباره أحد أفظع أشكال تجسيد عدم المساواة بين الجنسين.

وفي أجزاء كثيرة من العالم يبدأ الاعتداء على النساء حتى قبل ولادتهن، تحت ستار الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين الذي غالبا ما تُجبر الأم التي ترتقب وليدها على إجرائه بسبب الضغط الاجتماعي. وفي كثير من الحالات، تلاحق الهجمات ضد شخص المرأة وحريتها في كل مرحلة من مراحل حياتها- من مرحلة الطفولة إلى المراهقة والرشد والشيخوخة. ويجب وضع حد لذلك لكي تزدهر المجتمعات والأمم وتنهض وتتطور.

وما لم نتأكد من أن كل شخص يتمتع بفرصة تحقيق إمكاناته وإبداعه بالكامل ونكفل أن تصبح القيم النسائية القائمة على الرعاية والتضامن سمة من سمات العلاقات الإنسانية، وإلى أن يتحقق ذلك، فلن يمكننا تحقيق الهدف المتمثل في إقامة نظام عالمي مستقر وسلمي ومنتج. والمفتاح هنا هو وضع قواعد اجتماعية وقانونية تقدر سلامة وقيمة كل شخص ودور الحكومات في حماية سلامة المرأة الشخصية.

ووفقا لما أوضحته ببلاغة أمارتيا سين، الحائزة على جائزة نوبل "فإن التغيير في تمثيل المرأة يشكل أحد العوامل الوسيطة الرئيسية في تحقيق تغيير اقتصادي واجتماعي، والإصرار عليه وكذلك النتائج المترتبة عليه هي أمور تتصل بشكل وثيق بكثير من السمات الرئيسية لعملية التنمية. ويمكن القول، بأنه ليس هناك ما يفوق في أهميته اليوم في الاقتصاد السياسي للتنمية من الإقرار الكافي بالمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة ودورها القيادي. ويشكل هذا في الواقع جانبا حاسما من جوانب 'التنمية هي الحرية'".^(١)

وتعاني المرأة حاليا من الحرمان إلى حد كبير في مجالات التعليم، والتغذية، والرعاية الصحية، وملكية الأراضي، والعمل بأجر، والتعامل مع البنوك والحصول على الائتمان المصرفي، والمشاركة المهنية والسياسية. وهذه القضايا هي مفتاح القدرة على العيش حياة مستقلة. وهي حاسمة أيضا في تنمية الإحساس بالقيمة الذاتية، والثقة في قدرة الفرد على ضمان تحقيق التغييرات المرجوة وحقه في السيطرة على حياته. وقد أقر منهاج عمل بيجين وأكد من جديد على أن الصحة الإنجابية هي جزء لا يتجزأ من تمكين المرأة. وجاء في منهاج عمل بيجين أن "تمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها والرجل شرطان أساسيان لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي" (الفقرة ٤١).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العشرات من الاتفاقات الدولية والوطنية والتأكيدات الدستورية التي تقرر بوضوح بأهمية كفالة المساواة للمرأة في جميع مجالات العمل. وما ينقصنا

(١) Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York, Anchor Books, 1999), pp. 202-203

هو تنفيذ هذه الإعلانات والقواعد. وهذا هو السبب في فشل كل هدف من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في تحقيق ما يسعى إلى تحقيقه ضمن الإطار الزمني المحدد.

وتسهم عوامل كثيرة في العنف ضد النساء، ومنها عدم الحصول على التعليم. ويحد هذا من دورهن في المجتمع ويجعلهن أكثر عرضة للخطر. ومن بين ٩٦٠ مليون شخص من البالغين الذين يعانون من الأمية، تمثل النساء الثلثين. وتمثل الفتيات نسبة ٦٠ في المائة من بين ١٣٠ مليون طفل، تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١١ سنة، غير منتظمين في المدارس. وتشير آخر الاستقصاءات الديمغرافية والصحية، لأكثر من ٤٠ بلدا ناميا، إلى أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، أقل في الأسر التي حصلت فيها الأمهات على قدر من التعليم الابتدائي. ويقلل تعليم المرأة سوء التغذية بنسبة أكثر من ٤٠ المائة.

ويعتبر تعليم الأم مؤشرا على التمتع بصحة أفضل ليس فقط لنفسها ولكن للأسرة ككل. وعندما تتاح للنساء فرصة الحصول على التعليم على قدم المساواة، وتتاح لهن فرصة المشاركة الكاملة في صنع القرار المهني والاقتصادي، يصبحن قوة حاسمة في التغلب على الفقر. ولاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن النساء اللاتي يتمتعن بمساواة في الحقوق يكن أفضل تعليما وأحسن صحة وتزداد فرص حصولهن على الأراضي وفرص العمل والموارد المالية. ومن شأن تزايد قدرتهن على كسب العيش أن يرفع دخل الأسر. وعندما تتمتع المرأة بالمساواة وسلطة صنع القرار في الأسرة، تستفيد الأسر والأطفال والأجيال المقبلة. وقد تضاءلت إلى حد كبير زيجات الأطفال ووفيات الأمهات وانتشار الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وغالبا ما يؤدي اختلال ميزان القوة إلى تزايد العنف. وتتيح المساواة والحرية استعادة التوازن الصحي والانسجام في الأسر.

توصيات:

- تعزيز وضمان حقوق الإنسان والحقوق السياسية للنساء والفتيات. ولا بد، من أجل تعزيز حقوق الإنسان، من إقرار وحماية الاستقلال المادي والعاطفي والمعنوي كحق من حقوق الإنسان الأساسية وتحديد العنف ضد المرأة باعتباره انتهاكا لهذا الحق.
- من المهم أن تكفل الحكومات الوطنية والمحلية وجود الأنظمة والقواعد التي تدعم حقوق الإنسان للمرأة وتضمن التنفيذ الكامل لها.
- ضمان الحق في التعليم للفتيات والفتية. ويتيح هذا أيضا فرصة لتعليم الفتيات والفتيان التراحم والتعاطف تجاه بعضهم بعضا. ولا بد من تعميم التعليم بين أوساط السكان لتعزيز إمكانات المجتمعات والأمم. فهو يعد دالة على ما يمكن أن يفعله كل

شخص لنفسه وعلى الكيفية التي يمكن أن يسهم بها الأشخاص مجتمعين في بناء مجتمع سلمي ومنتج.

• ينبغي إدراج مكافحة العنف ضد المرأة في جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تصبح التوعية بهذه القضية الحاسمة أمرا له أهمية قصوى عند وضع برامج لمساعدة النساء والرجال على تحسين حياتهم. ويتسم دور منظمات الدعوة بالأهمية هنا. فالمنتديات والجماعات تشكل سبلا خصبة لمناقشة فوائد التعاون والنظر فيها بين أعضاء الجماعة. وينبغي التشديد أيضا على إجراء مناقشات حول الطابع المدمر للعنف ضد المرأة والضرر الذي يجلبه ليس فقط على النساء بل والرجال أيضا.

• ينبغي جمع بيانات عن وضع النساء وسلامتهن واستقلالهن الشخصي وحقهن في العيش حياة محققة للآمال، وكذلك عن صحتهم وتعليمهم ووصولهم على فرص العمل والائتمان، ومشاركتهم السياسية، وتوريث الممتلكات، والقضايا الأخرى ذات الصلة. وعندئذ فقط يمكن وضع وصياغة سياسات مبنية على بيانات وظروف حقيقية.

• التأكد من تحقق مشاركة لها وزمها للنساء في عمليات التخطيط والميزنة وصنع القرار في الأمور المحلية والوطنية.

فإذا حُرمت الفتاة من التعليم، وحُرمت المرأة من فرصة الحصول على وظيفة، ولم تتمتع بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان، وحُرمت من العدالة، ومُنِع عنها الحق في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جسدها وأسرتها، ووقعت رهينة لنظام أبوي يقهرها: فإن كل هذه الأمور تشكل عنفا ضد المرأة. ولا يمكننا قبول ذلك ولا العيش معه.

وهكذا، فلنكي تزدهر الحرية في جميع أنحاء العالم، فلا بد من تمكين المرأة حتى يمكنها تقديم مساهمتها الحقة في سلام العالم ورفائه.